

قبل اطلاقه ^ع في النهاية اي او محاذاتها كالأحرام من
محاذات ميقات انتهى اما الأجر والشرع بالجموع ولو
مكثا فبغير إحرامهم من ميقات المحرم عنده فان خالفوا
بالإحرام من غير ما قدم عليهم لا عن الجموع عنه والأفضل
لكي لا يحرم ولو قارنا بعلوم الثامن الا الخطيب في يوم السابع
والاعاد في القدي للآدم لغيره فليعلم انما مسرور ان
يكون الاحرام من باب دارج او جلوبه فان لم يكن
فمن المسجد كرام بعد صلاة العتق بنسبه الاحرام فيه
بسرور في الاخلاص ثم طوف للذراع فانه مسنون
لمن اراد الخروج من مكة لغير مسافة العيص المغير وطنة
واما الا في نوافذ ارضه المكانية حثه ان لم ينس
عن غيره الا في ميقات ميقات منسبه او ما يقدر به
من البعد والقرع فيها باليقع لا بالنسب وبكفي الاحرام فيها
او من محاذها بنسبه او رسم اولها والحقيقه وتسمى باليارا
على رضى الله عنه على نحو عشر محاذ من مكة وهو من نرج
المكة من المدينة وثانيتها الحنفية على رابع محاذ بعض
من مكة وهي المروج من الشام على طريق تبوك ومن مصب
والمغرب ورابع قبلها بقليل فالاحرام منها مضمون المقدم
على الميقات الا ان جهلت الحنفية او تغيرتها فاعلم
للأحرام من غسل ونحوه او حثي من قصدها على ما له ثلثها
قرب المثار جيل عند الطائف على محلتين من مكة للموج
من تحذ المهن والتجارت والحرم الا ان يصيبه وهو محاذ
لبعض الحمال بلكن لا يعرف اخر من جهته مكة وسبعين
الاحتياط وراثة بللم جلد من تهامة على محلتين
ولصف من مكة للموج من نفاضة المهن في البخاري

ولا اله الا الله

اهل البيت

ولا اله الا الله بللم قال الشارح العسطلان وهذا الحديث
وان اطلق فيه ان ميقات بللم لكون المراد انه ميقات
تفاهم خاصه فان تحذ المهن ميقات اهلها ميقات
تحذ الحجاز بدل ان ميقات اهل تحذ قرب فاطلت
المهن وازيد بعضه وهو تفاهم منه خاصه ان يمدى
وخامسها ذات عرف جيل قبل السيد بعد وادى العقبت
علم جلتين من مكة تقريبا للبتوجه من المشرق حراسان
والعرف والاحرام من العقيق لهم افضل احتياط والاحرام
من طرف الميقات الا بعد من مكة افضل الا اذا الخليفة بين
مسجدها الذي احرم منه صلى الله عليه وآله ومحمد وآله وقيل
من البعدا ومن سكن بين مكة وميقات كاهل في تفاهم
مستلزم ومث جاوزه لغير احرام ثم اراد ان يحرم محاذ الاحرام
ميقاته ويسمى الميقات المعنوي او الأراخي وهو
مثل الميقات الشريفي في الحكم كالميقات الشريفي وهو ما
عنه للأجر والندري وهو ما عتبه في ندره هذا ان
كان كل فوق الشرف فان كان دور لعا الشرط وقدرت
الاجاره ولم يتعد النذر وتغير الميقات الشريفي ومث
بلعه مبدل للشرك مطلقا كما قال ابن حجر وقال الرافعي مريد
الحج في عامه والعمر مطلقا فان جاوزه وهو مبدل للشرك
عنه محرم الى جهة الحرم ولم يتعد الله او المثل مساوت
وان لم يكن ميقانا ان كان مكلفا عامدا عالما ما حكمه اما
لو كان مبدل للشرك غير سائر الى جهة الحرم بل عنه او سبه جازت
في ورتبه الميقات وناخر الاحرام الى محاسن في الحكم
مثل مساوت ذلك الميقات كما ذكر من المهن في الجفلم
ان روح احرام من محاذاته بللم الى بل العلم المعروف قبل

مذ